الأمم المتحدة

S/2024/98

مجلس الأمن

Distr.: General
30 January 2024
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من سلطات بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البلاغين ذوي الرقمين 064 و 065 المؤرخين 25 كانون الثاني/يناير 2024 الصادرين عن حكومة مالي الانتقالية (انظر المرفقين الأول والثاني).

وفي البلاغ رقم 064، تندد حكومة مالي الانتقالية بتزايد عدد الأعمال غير الودية، وحوادث العداء وحالات التدخل في الشؤون الداخلية لمالي من جانب سلطات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وفي البلاغ رقم 065، تلاحظ حكومة مالي الانتقالية، في جملة أمور، الانعدام المطلق لقابلية تطبيق اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، الموقع في 15 أيار/مايو 2015، وتعلن بناء على ذلك عن إنهائه فورا.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقيها وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عيسى **كونفورو**
السفير
الممثل الدائم

050224 020224 24-01670 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

البلاغ رقم 064 الصادر عن الحكومة الانتقالية

تلاحظ الحكومة الانتقالية بقلق بالغ تزايد عدد الأعمال غير الودية، وحوادث العداء وحالات التدخل في الشؤون الداخلية لمالي من جانب سلطات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وكل ذلك يقوض الأمن الوطني لمالي وسيادتها.

وتشمل التطورات التي ندينها ما يلي:

1 - فرض فترة انتقالية من جانب واحد على السلطات المالية؛

2 - القيام دون تشاور أو إخطار مسبقين على أعلى مستوى في الدولة الجزائرية باستقبال مواطنين ماليين مخربين ومواطنين ماليين ملاحَقين من جانب نظام العدالة المالي لارتكابهم أعمالا إرهابية؛

3 - وجود مكاتب على الأراضي الجزائرية تمثل بعض الجماعات التي وقّعت اتفاق السلام والمصالحة في مالي والتي أصبحت الآن جهات إرهابية؛

4 - إصرار السلطات الجزائرية على الإبقاء على نظام جزاءات الأمم المتحدة المتعلق بمالي في الوقت الذي كانت فيه حركة عدم الانحياز والاتحاد الروسي يعارضانه لما فيه مصلحة مالي، التي طالبت برفع هذا النظام؛

5 - اليد الخفية للسلطات الجزائرية في مناورة لفرض فصل خاص بمالي في الوثيقة الختامية لقمة حركة بلدان عدم الانحياز في كمبالا، أوغندا، دون موافقة السلطات المالية.

وردا على دفع السلطات الجزائرية بأنها لم تبادر إلى وضع الفصل المتنازع عليه بشأن مالي، من المفيد أن نسألها عن سبب كونها السلطات الوحيدة التي عارضت، على مستوى الخبراء، التعديل الذي اقترحته مالي، بالقول إنه يتعين لأي تغيير في الصياغة المتنازع عليها أن يحظى أولا بموافقة أعلى السلطات الجزائرية.

ويكشف تحليل هذه التطورات عن سوء تصور من قبل السلطات الجزائرية التي تعتبر مالي فناءها الخلفي أو دولة ذليلة، في ظل خلفية من الازدراء والتعالي.

وإضافة إلى ذلك، تدعو الحكومة الانتقالية الرأي العام الوطني والدولي إلى أن يكون شاهدا على الفجوة بين المناورات العدائية للسلطات الجزائرية من جهة والمسؤولية الملقاة على عاتقها في الوقت الذي تشغل فيه مقعدا في مجلس الأمن، الهيئة المسؤولة أساسا عن صون السلام والأمن الدوليين، من جهة أخرى.

وإذ تدين الحكومة الانتقالية هذا الموقف، فإنها تطالب السلطات الجزائرية بوقف أعمالها العدائية فورا.

وعلاوة على ذلك، تتطلب علاقات حسن الجوار سلوكا مسؤولا، يجب أن يسترشد بحس من التعاطف والاحترام المتبادل.

وتود الحكومة الانتقالية أن تعرف كيف ستشعر السلطات الجزائرية إذا رحبت مالي بممثلين عن حركة تقرير مصير منطقة القبائل على أعلى مستوى في الدولة.

وتغتنم الحكومة الانتقالية هذه الفرصة لتذكير السلطات الجزائرية بالعلاقات الأخوية القائمة منذ قرون بين الشعب المالي والشعب الجزائري. وتعود إحدى الفترات الرئيسية في الصداقة بين الشعبين الشقيقين إلى الحرب الجزائرية، التي قامت مالي فيها بشكل خاص بما يلي:

- عرض إقليمها كقاعدة خلفية للمجاهدين، مما أدى إلى فتح جبهة جنوبية.
- المشاركة في المواجهات المسلحة ضد المستعمرين الفرنسيين، من خلال نشر مقاتلين ماليين إلى جانب المجاهدين على الأراضي الجزائرية للدفاع عن حرية وكرامة الشعب الجزائري.
- الدفاع عن القضية الجزائرية في جميع المحافل الدبلوماسية، إلى أن استعاد البلد استقلاله.

وتدعو مالي السلطات الجزائرية إلى أن تتذكر أيضا مسؤوليتها عن تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل. ولئن كان من الصحيح أنّ تدَخُّل منظمة حلف شمال الأطلسي يفاقم التهديد الإرهابي، فإن إنشاء الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال في الصحراء الكبرى، وما أعقبه من إعلان ولائها لتنظيم القاعدة، هو الذي مثل ظهور الإرهاب الدولي في المنطقة.

وتؤكد مالي من جديد التزامها بتعزيز العلاقات الودية والمتناغمة مع جميع دول العالم، رهنا باحترامها المبادئ التي توجه العمل العام في مالي، على النحو الذي حددها به فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة، وهي:

- احترام سيادة مالي.
- احترام خيارات مالي فيما يتعلق بإقامة الشراكات وخياراتها الاستراتيجية.
- مراعاة المصالح الحيوية للشعب المالي في جميع القرارات التي تتخذ.

وبارك الله في مالي وحمى الماليين!

باماكو، 25 كانون الثاني/يناير 2024

(توقيع) العقيد عبد الله **مايغا**
وزير الدولة
وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية
المتحدث الرسمي باسم الحكومة

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 25 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة

البلاغ رقم 065 الصادر عن الحكومة الانتقالية

في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، الموقع في عام 2015، تود الحكومة الانتقالية أن تتقاسم مع الرأي العام الوطني والدولي التطورات الخطيرة التالية:

1 - التغير الذي طرأ على موقف بعض الجماعات الموقعة لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، التي أصبحت جهات إرهابية والتي تقاضى حاليا في إطار نظام العدالة المالي بعد ارتكابها أعمالا إرهابية وإعلان مسؤوليتها عنها؛

2 - عجز الوساطة الدولية عن ضمان الامتثال للالتزامات الواقعة على عاتق الجماعات المسلحة الموقعة، على الرغم من الشكاوى التي قدمتها الحكومة الانتقالية من خلال رسالة وزير المصالحة والسلام والتماسك الوطني، المسؤول عن اتفاق السلام والمصالحة الوطنية، المؤرخة 24 شباط/فبراير 2023، والموجهة إلى سلطات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التي تتولى قيادة الوساطة الدولية؛

3 - الأعمال العدائية واستغلال الاتفاق من جانب السلطات الجزائرية، التي يقود بلدها الوساطة، على النحو المذكور في البلاغ رقم 064 المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2024 الصادر عن الحكومة الانتقالية.

وبالنظر إلى هذه التطورات الخطيرة بما فيه الكفاية، تلاحظ الحكومة الانتقالية الانعدام المطلق لقابلية تطبيق اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، الموقع في عام 2015، وتعلن بناء على ذلك عن إنهائه فورا.

وتؤكد الحكومة الانتقالية عزمها على العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة المالية، من خلال استخلاص الدروس من الاتفاقات السابقة وتعزيز إنجازاتها.

وهي بالإضافة إلى ذلك تدعو جميع الجماعات الموقعة الأخرى لاتفاق السلام المبطل وغير المتورطة في الإرهاب، وكذلك شركاء مالي، إلى الانضمام إلى روح الحوار المباشر بين الماليين المفتوح لجميع مواطنينا المحبين للسلام، على نحو ما أعلنه فخامة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وتغتنم الحكومة الانتقالية هذه الفرصة لتدعو الماليين إلى تعزيز التماسك الوطني وتشجيع الحوار والسلام.

وبارك الله في مالي وحمى الماليين!

باماكو، 25 كانون الثاني/يناير 2024

(توقيع) العقيد عبد الله **مايغا**
وزير الدولة
وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية
المتحدث الرسمي باسم الحكومة